

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 27 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5908)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 سياسات متميزة في مجال دعم الابتكار

الإمارات اليوم

03 جهود رائدة في صيانة البيئة

تقارير وتحليلات

04 القاعدة الشعبية لتغير المناخ

05 الهند: نجومية ناريندرا مودي في تراجع

06 مع كشف تورطه في سرقة الأعضاء البشرية.. هل تموت فكرة «داعش» إلى الأبد؟

شؤون اقتصادية

07 التباطؤ الصيني يخفض حجم مبيعات شركات البتروكيماويات الخليجية

من إصدارات المركز

08 التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية..

الإنجازات والاتجاهات المستقبلية



سياسات متميزة في مجال دعم الابتكار

تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة بحرصها على التمسك بالابتكار والإبداع كمنهج حياة يقودها نحو التقدم والتطور والنمو المستمر. ونحن على مشارف نهاية العام نذكر التوجيهات الكريمة من جانب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في نوفمبر عام 2014، بشأن إعلان عام 2015 عاماً للابتكار في الدولة. حيث أصدر مجلس الوزراء، في ذلك الوقت، توجيهاته لجميع الجهات الاتحادية بتكثيف الجهود وتعزيز التنسيق والبدء بمراجعة السياسات الحكومية العامة؛ بهدف خلق بيئة محفزة للابتكار تصل بدولة الإمارات إلى المراكز الأولى عالمياً في هذا المجال. وقد لخص سموه الهدف من ذلك الإعلان في رؤية مستقبلية شاملة حريصة على أن يكون جوهر ذلك الابتكار والإبداع بأيدٍ وطنية تصنع المستقبل فقال إن «إعلان عام 2015 عاماً للابتكار يأتي دعماً لجهود الحكومة الاتحادية، وجمعاً للطاقات الوطنية المخلصة، وتكثيفاً للجهود البحثية المتميزة، وتعزيزاً للجهود المبذولة لصناعة كوادر وطنية تقود مستقبلنا في هذا القطاع نحو مزيد من التقدم والازدهار والابتكار». وقد حققت دولة الإمارات بالفعل الكثير في هذا المجال العام الحالي، الذي يوشك على الانتهاء. فقد اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، هذا العام السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه، التي يصل حجم الاستثمار فيها إلى أكثر من 300 مليار درهم، وتتضمن أيضاً مجموعة سياسات وطنية جديدة في المجالات التشريعية والاستثمارية والتكنولوجية والتعليمية والمالية؛ بهدف دعم الاقتصاد الوطني ودفعه بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية، وتحقيق نقلة علمية ومعرفية متقدمة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات القادمة، وخاصة أن الدول المتقدمة باتت تعتمد بشكل كبير على اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والإبداع في المجالات كافة.

إن دعم الابتكار كمنهج للحياة يتطلب الجمع بين قيادة واعية ذات رؤية مستقبلية شاملة، مع تحفيز روح الابتكار في الشباب، والعمل على صنع بيئات محفزة له، وتشجيع الجامعات والمدارس على ترسيخ منهجيات علمية في البحث والتجري والاستكشاف لدى الأجيال الجديدة، مع الدفع بالمؤسسات الحكومية والخاصة إلى استكشاف مساحات جديدة تصب في تطوير الاقتصاد ودفعه نحو التطور والنمو، وهذا ما نجده في دأب قيادتنا الرشيدة ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، في حرصها الدائم على دعم الشباب وتنمية الابتكار وتدشين المؤسسات القائمة على التطوير والإبداع، وهو ما خلق بدوره نوعاً من الدعم الاستراتيجي الوطني لصناعات عدة متقدمة، منها: أبحاث الفضاء، وصناعات الطيران المتخصصة، والصناعات الدوائية العالمية، وصناعات وأبحاث تخزين الطاقة والتوسع في برامج أبحاث الطاقة الشمسية، وإطلاق برنامج وطني لتحلية المياه باستخدام تقنيات ذات كفاءة علمية متقدمة، وإنشاء مجمعات ابتكار تخصصية في تكنولوجيا وتقنيات صناعة السيارات النموذجية، ودعم استخدام الطاقة النووية السلمية في الدولة، وإنشاء برامج بحثية وتطويرية وطنية في مجال الروبوتات والجينوم وغيرها. وهي منظومة متكاملة ومتطورة تعمل نحو صناعة المستقبل وفقاً لرؤية جادة تمس أرض الواقع ولا يحدها سقف معين. لقد أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة بتبنيها الابتكار في عام 2015، أن المعرفة تعد المحرك الرئيسي للنمو المستدام، ودعامة أساسية لتقدم الأمم وازدهارها، ومصدراً للثروات التي تعتمد على الاهتمام بالعامل البشري.

جهود رائدة في صيانة البيئة

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً متزايداً بالجوانب المتعلقة بالبيئة، وتعدُّ شريكاً دولياً فاعلاً في مكافحة تداعيات تغيُّر المناخ، فهي تتعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة بهذا المجال، التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة، ومكافحة التغيرات المناخية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ودورها في هذا المجال مشهود من قبل الأمم المتحدة والكثير من المنظمات الدولية المعنية. وقد نفذت دولة الإمارات عدداً من المشروعات التي تساعد على خلق بيئة نظيفة، تساعد الإنسان على أن يحيا حياة صحية ونقية. ولا شك في أن أحد أهم العناصر المكوِّنة للبيئة، التي لا تستطيع الكائنات الحيّة على اختلاف أنواعها وفصائلها، أن تحيا من دونها، هو الهواء. ومع تزايد نسب تلوثه؛ بسبب التطور الصناعي، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيه، تصبح الحياة البشرية معرضة للكثير من المشكلات الصحية والنفسية. وفي مراحل معينة ربما تتعرّض للخطر، خاصة إذا ما تجاوزت نسب التلوث المعدلات المقبولة لاستمرار الحياة بشكل طبيعي. وكما هو معروف؛ فإن هناك علاقة قوية بين تلوث الهواء والآثار السلبية الناجمة عنه، مثل قضايا التغيُّر المناخي والصحة، وهناك حاجة متزايدة إلى متابعة جودة الهواء ومراقبتها في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ خاصة في ظل التطوُّر الصناعي السريع والتنمية الاقتصادية اللذين تشهدهما. ومن هنا جاء اهتمامها بموضوع جودة وتنقية الهواء، الذي ينتقل من خلاله الكثير من الفيروسات والملوثات إلى الجسم. وقد طرحت الحكومة، في هذا السياق، عدداً من المبادرات المهمّة للحفاظ على جودة الهواء الذي نستنشقه باستمرار، ويرافق وجودنا أينما كنّا، ولا غنى لنا عنه تحت أي ظرف. ومن هذه المبادرات مسابقة الابتكار في تكنولوجيا جودة الهواء لطلاب الجامعات، التي تنظّمها وزارة البيئة والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع «مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي»، وبالشراكة مع القطاع الخاص في إطار مبادرة «روح الابتكار الشابة». وتتنافس على هذه الجائزة مشروعات لطلبة الجامعات في دولة الإمارات، وقد تنافس هذا العام 11 مشروعاً من إعداد وتطوير 60 طالباً من أربع جامعات محلية، وأعلنت أسماء الفرق الفائزة فيها يوم الثلاثاء الماضي؛ إذ حصد فريق كليات التقنية العليا للطلاب في رأس الخيمة المرتبة الأولى، وفاز فريق جامعة نيويورك أبوظبي بالمرتبة الثانية، في حين جاء فريق جامعة زايد في المرتبة الثالثة.

وتدل المشروعات والمبادرات التي تنفذها الحكومة، والعديد من المؤسسات الإماراتية المحلية والاتحادية، على درجة الاهتمام البالغ الذي توليه القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- لصحة المواطنين، وكل من يقيمون على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة، ورفاهيتهم، وراحتهم. إن الهواء النقي، وتحقيق معدلات جودة عالية له، يُعدّان أمرين حيويين، ليس في ضمان حياة صحية للأفراد فقط، وإنما في تحقيق الاستقرار البيئي، والحدّ من مخاطر انبعاث الغازات الملوثة للهواء أيضاً. وفي النتيجة يصب هذا كلّ في الجهود الدولية للحدّ من التلوث البيئي، ومن ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، الذي يُعدّ أحد الأهداف الرئيسية التي سعت نحو 200 دولة إلى الاتفاق بشأنها في مؤتمر باريس للمناخ مؤخراً. إن اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة المتزايد بجودة الهواء ودعم المشروعات الحكومية وغير الحكومية، خاصة المؤسسات البحثية، ومنها المشروعات الجامعية التي يطوِّرها الطلبة، لهو دليل واضح على أنها تسير في الاتجاه الصحيح، وهي تقترب يوماً بعد يوم من تحقيق رؤية القيادة الرشيدة بأن تكون في مصافّ الدول المتقدّمة في العالم بحلول عام 2021.

القاعدة الشعبية لتغير المناخ

في مقال له نشر على موقع «بروجيكت سانديكيت» كتب كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، مدير الفريق المعني بتقدم إفريقيا. الذي مُنح جائزة نوبل للسلام عام 2001 مناصفة مع منظمة الأمم المتحدة. قائلاً، شكّل الاتفاق الخاص بتغير المناخ، الذي تم التوصل إليه في باريس هذا العام، نصراً مؤزراً للدبلوماسية. فالاتفاق نفسه، ومناخ التعاون الذي ساد جلسات المؤتمر، مثلاً معاً تغييراً كبيراً عن قمة كوبنهاجن الفاشلة عام 2009.

وتبقى سنة البدء بتمويل المساعدة على التكيف غير واضحة. لذا يجب علينا مواصلة الضغط للتأكد من أن تمويل المناخ الموعود كافٍ لتمكين البلدان الأقل نمواً من التكيف مع تغير المناخ الحالي والمستقبلي. ويجب أن يحدث هذا كله على وجه السرعة. فالأثر التراكمي للعقود السابقة من الانبعاثات يعني أنه لن تكون هناك فرصة للتوصل إلى حل في اللحظة الأخيرة.

ففي إفريقيا، قد يكون تغير المناخ المسؤول أصلاً عن انخفاض مستويات المياه في أنهار غرب إفريقيا؛ وتراجع الشَّعب المرجانية في المياه المدارية؛ وتراجع إنتاج الفاكهة في منطقة الساحل؛ وتناقص الأسماك في منطقة البحيرات الكبرى؛ وانتشار الملاريا في المرتفعات الكينية. وإذا لم يتم تخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري أكثر، فسوف سنشهد ما هو أسوأ بكثير. إذ سيكون تغير المناخ الذي يهدد الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء والماء، حافزاً لعدم الاستقرار، والهجرة، والصراع.



وستدفع إفريقيا ثمناً باهظاً. ولحسن الحظ، نعلم الآن أنه بإمكاننا التحول دون حصول تغير كارثي في المناخ، والاستمرار في الوقت نفسه في توفير الطاقة اللازمة للحفاظ على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وانتشال ملايين البشر من براثن الفقر. ولا تقتصر الفوائد الكثيرة لانتهاج مسار تنمية منخفضة الكربون على توفير هواء أنظف وأمن طاقة أفضل فحسب، وإنما تمتد لتشمل الفرص التي تنشأ من طاقة لامركزية ومتجددة أيضاً. وهذه الفرص مهمة جداً لإفريقيا بشكل خاص، حيث يعيش أكثر من 620 مليون شخص من دون كهرباء. ويعني انخفاض تكلفة الطاقة الشمسية، والبطاريات، والإنارة بالمصابيح الموفرة للكهرباء، أن مصادر الطاقة المتجددة قادرة الآن على توفير طاقة حديثة بأسعار معقولة. ولكن لتحقيق هذه الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، يجب على القادة الأفارقة مكافحة الفساد. يجب عليهم إدارة مرافقهم بشفافية أكبر، وتعزيز التشريعات، وزيادة الإنفاق العام على البنية التحتية للطاقة.

وأضاف أنان، بينما يجب علينا تهنئة قادة العالم على نجاحهم، يجب ألا يفوتنا أن باريس تشكّل بداية الطريق وليس نهايتها؛ فمن واجبنا الجماعي الآن محاسبة قادتنا والتأكد من أنهم يترجمون الوعود إلى أفعال، خاصة في المناطق الأضعف في العالم، مثل إفريقيا. كما ينبغي لنا توجيه التحية إلى الصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، لتعهداتهم التي سبقت قمة باريس حيال إجراءات المناخ. فقد وُلدت التزامات هذه البلدان الشعور بالمسؤولية والثقة والتضامن، الأمر الذي مكّن 195 دولة، ليس من مجرد

الاتفاق على صفقة لمرة واحدة فقط، إنما من الشروع في سلسلة من الدورات الطموحة على نحو متزايد لمدة خمس سنوات للتخلص التدريجي من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في هذا القرن. إنها إشارة واضحة على أن عصر الكربون قد وصل إلى نقطة تحوّل. ونتيجة لذلك، سيكون هناك المزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

ووعدت الدول بالعمل بجدية أكبر أيضاً؛ لحماية الفئات الأضعف في العالم، من خلال الحد من متوسط الاحتباس الحراري، بحيث لا يزيد على 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. كما تعهدت الدول المتقدمة تقديم ما لا يقل عن 100 مليار دولار من التمويل السنوي الخاص بالمناخ لمساعدة البلدان الأقل نمواً في تخفيض انبعاثاتها الكربونية والاستعداد لتغير المناخ. إنها المرة الأولى التي يوفر فيها اتفاق دولي الأموال للبلدان الأقل نمواً لتغطية بعض الخسائر والأضرار الناجمة عن الصدمات المناخية.

ولكن لتنفيذ بنود اتفاق باريس، يجب علينا التأكد من أن الحكومات تفي بوعودها؛ فأهداف الانبعاثات الوطنية طوعية، وليست مدرجة في الاتفاق، وبالتالي فهي غير مُلزمة قانوناً. وبعبارة صعبة وعملية، ليس هناك حتى الآن أي شيء محدد لإبطاء عمليات استخراج الوقود الأحفوري، أو منع بلدان، معدلات توليد البيئة فيها عالية، من استخدام الفحم في توليد الكهرباء. كما لم تقدّم الدول المتقدمة أي التزامات فردية،

الهند: نجومية ناريندرا مودي في تراجع

كتبت سودها راماشاندران مقالة في مجلة «ذا دبلوماسيات» قالت فيها إنه في حين شهد عام 2014 وصول شعبية رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى ذروتها، فإن السمعة المميزة لعام 2015 كانت تراجعاً كبيراً في هذه الشعبية وخيبة أمل كبيرة لناخبيه.

انتخابات عام 2000. وتبين الكاتبة أن تقييم أول 100 يوم قضاها مودي في الحكم كان جيداً بشكل عام، حيث رحب الكثيرون بقيادته القوية والحازمة، ولكن المؤشرات المثيرة للقلق ما لبثت بالظهور. فالحزم الذي عُرف عن مودي ينبع في الحقيقة من كونه يتخذ قراراته بشكل سريع ومنفرد ونادراً ما يتشاور مع وزرائه أو يعلمهم مسبقاً بما ينوي فعله. والاجتماعات التي يعقدها مع الوزراء وأعضاء البرلمان من حزب «بهاراتا جناتا» غالباً ما يكون هو المتكلم الوحيد فيها من دون أن يجرواً أحد من الحاضرين على مخالفته بالرأي. كما أنه لا يتقبل النقد من مؤسسات المجتمع المدني، حيث شنت حكومته حملة ضد المنظمات غير الحكومية التي انتقدت سياساته الاقتصادية أو تحدثت عن سجله السيئ في مجال حقوق الإنسان عندما كان رئيساً لوزراء ولاية جوجارات، فألغيت رخص هذه المؤسسات وهُددت العشرات من الناشطين بالاعتقال.

وتضيف الكاتبة، إن أكثر ما يثير القلق هو إجحام حكومة مودي عن معالجة أعمال العنف التي يقوم بها القوميون الهندوس ضد المسيحيين والمسلمين. كما زاد خطاب الكراهية الذي يقوده محافظون ووزراء وبرلمانيون من حزب «بهاراتا جناتا». وقد امتنع مودي من كبح لجام هؤلاء أو توبيخهم. وهذا يسهم في تقويض صورة حكومة مودي في الخارج وقد يؤثر في مستوى الثقة بالهند ويعرقل تنفيذ الخطط الاقتصادية الكبرى. وتختتم الكاتبة مقالها بالقول، إنه برغم أن استطلاعات الرأي تبين أن مودي ما زال يحظى بتأييد كبير، فإن النكسات التي تعرض لها حزبه تبين أن الوعود وحدها لا تكفي لضمان أصوات الناخبين. هذا هو مضمون الرسالة التي وجهها الناخبون في الفترة الأخيرة إلى حزب «بهاراتا جناتا» الذي يبدو أنه لم يستوعبها بعد.



وقالت الكاتبة إن مودي وصل إلى السلطة على ظهر وعود بإرساء دعائم الحكم الرشيد وبناء اقتصاد قوي. كما تعهد اتخاذ إجراءات تساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وإيجاد فرص العمل. ولتحويل الهند إلى مركز للتصنيع، دعا الشركات الأجنبية إلى صنع منتجاتها في الهند. ولكن إنجازاته في الميدان الاقتصادي اقتصر على الكلام ولم ترق إلى مستوى الأفعال. فلم يتحقق نمو يذكر في القطاع الصناعي خلال السنة الأولى من حكم مودي، وبالتالي لم ينجح في إيجاد المزيد من فرص العمل. وتشير الكاتبة إلى أن الإنجازات الفعلية لم تتحقق بعد لأن الإصلاحات الكبيرة لم تتحقق. فهناك مشروع قانون لتنظيم ضرائب المبيعات على المستويين الفيدرالي والمحلي، ومشروع قانون آخر لتسهيل تملك الأراضي ما زالا بانتظار إقرارهما في البرلمان، والحكومة تلقي اللوم في تأخر ذلك على المعارضة التي تعرقل المشروعات. وتضيف الكاتبة إن مودي، ركز جل اهتمامه على السفر إلى الخارج لجذب الاستثمارات، ولم يول اهتماماً للمشكلات الداخلية، مثل الأزمة التي يعانها القطاع الزراعي في الهند، والتي انعكست في تزايد كبير في حالات انتحار المزارعين. هذا الأداء الضعيف لحكومة مودي خلال السنة الماضية أثر في الحظوظ الانتخابية لحزب «بهاراتا جناتا» الذي يقوده. فبعدما حقق الحزب فوزاً ساحقاً في انتخابات عدد من مجالس الولايات في عام 2014، تعرض لأول نكسة له في فبراير 2015 عندما خسر في انتخابات مجلس دلهي أمام حزب «أم أدميت» الذي تأسس حديثاً. كما واجه الحزب نكسة أخرى في شهر نوفمبر الماضي عندما خسر في انتخابات مجلس ولاية بيهار. فضلاً عن ذلك، فقد الحزب أغلبيته في المجالس الريفية والبلديات في جوجارات التي يتحدر منها مودي نفسه، والتي كانت معقلاً حصيناً له منذ

مع كشف تورطه في سرقة الأعضاء البشرية.. هل تموت فكرة «داعش» إلى الأبد؟

يوماً بعد يوم تتكشف للعالم حقيقة التنظيمات الإرهابية وزيف معتقداتها وانحراف تفسيراتها للدين الإسلامي، ما يفسر الانحسار المتزايد لتنظيم «داعش» على الأرض، فضلاً عن تراجع شعبيته في أوساط الشباب المغربي بهم، فهل سيسفر ذلك عن سقوط أسطورة داعش، أم سيدفعه ذلك للبحث عن منافذ جديدة؟

الدين الإسلامي لأغراض ربحية، من خلال ممارسة أخطر أنواع الجرائم المصنفة عالمياً، ألا وهي الاتجار بالأعضاء البشرية، وهي التهمة التي كانت العراق قد وجهتها لتنظيم «داعش»، وجعلت مندوب العراق لدى الأمم المتحدة يطالب مجلس الأمن الدولي النظر في هذه الوثائق كدليل على احتمال اتجار «داعش» بالأعضاء البشرية.

من جهة ثانية، لا يستبعد محللون اقتصاديون فرضية بيع «داعش» الأعضاء البشرية كجزء من منظومتها الاقتصادية، التي تضم إضافة إلى الاتجار بالبشر، تهريب الآثار المسروقة وفرض الفدى وبيع النفط، وهي موارد تجد نفسها اليوم في أمس الحاجة إليها بعد مقتل العديد من عناصرها وتضييق الخناق على البعض الآخر، ما أدى إلى شروع العديد من عناصرها في الهروب من أماكن سيطرة التنظيم، ومنع البعض الآخر من الالتحاق به



أسباب مختلفة، فقد كشفت تونس مثلاً التي يمثل حاملو جنسيتها أغلبية مقاتلي «داعش»، عن مقتل 800 تونسي داخل صفوف «داعش»، وعودة 600 عنصر سابق إلى التراب التونسي، بعد أن اتضحت لهم أباطيل دولة تنظيم داعش المزعومة، فأعلنوا ندمهم وتوبتهم واستعدادهم للمثول أمام القضاء، فيما تشير التقديرات الرسمية التونسية نفسها إلى أن السلطات منعت آلاف الشباب من الالتحاق بداعش. اليوم وبعد العديد من الانتكاسات الميدانية والمعنوية التي يتعرض لها التنظيم في العراق وسوريا، فإنه يسعى بكل جهده لخلق جبهة جديدة داخل منطقة المغرب العربي، خصوصاً في ليبيا التي استطاع أن يجد فيها موطئ قدم، مستغلاً الظروف الأمنية المشابهة للبيئة التي ترعرع فيها داخل سوريا والعراق، ولكن العديد من المراقبين يعلقون آمالاً عريضة على قدرة الحكومة الليبية المرتبقة التي ستسفر عنها المصالحة الأخيرة الموقعة بمدينة صخيرات المغربية.

تشير المعلومات الواردة من قوات التحالف الدولي والقوات العراقية التي دخلت مدينة الرمادي، إلى الانحسار المتزايد لتنظيم «داعش» داخل سوريا والعراق، تحت توالي الضربات الجوية، والضغط المتزايد الذي باتت تمثله القوات العراقية ومسلحو الأكراد، بالإضافة إلى بداية انطفاء وهج التنظيم في أذهان العديد من عناصره القادمين من بلدان مختلفة، وظهور العديد من المعلومات التي تعرّج معتقدات وممارسات هذا التنظيم الذي يعد الأكثر بشاعة وإجراماً عبر التاريخ الحديث. ذلك ما كشفت عنه وثيقة للتنظيم عثر عليها مؤخراً، تتضمن فتوى بجواز سرقة الأعضاء البشرية للأسرى واستغلالها لمصلحة عناصر التنظيم، وتبرر الفتوى ذلك التصرف بأن حياة وأعضاء من يصفونه بـ «الكافر» ليست محل احترام، وبالتالي، فإنه يمكن سلبه الحياة أو أي عضو منه حتى ولو كان ذلك سيودي بحياته.

الوثيقة التي حصلت عليها القوات الأمريكية الخاصة، خلال تنفيذها غارة جوية شرق سوريا منذ أشهر، تم العثور عليها ضمن مجموعة من البيانات والمعلومات حول التنظيم المتطرف، وقد كشفت عن تفسير متطرف جداً للدين الإسلامي، ولكن بعض المتابعين يذهبون إلى القول إن هذه الفتوى وغيرها من الفتاوى الأكثر غرابة، تنطلق من صميم عقيدة وفلسفة تنظيم «داعش» الإرهابي التي تنبني على نظرية «إدارة التوحش»، التي نظر إليها كتاب «التوحش» لمؤلفه المجهول أبو بكر ناجي، حيث يعبر هذا النوع من الممارسات الموعلة في الوحشية القادر على زرع الرعب في نفوس الناس كمرحلة تمهيدية لفرض السيطرة عليهم من دون أن تمنح لهم التفكير في أدنى مقاومة للإرهابيين.

الوثيقة التي كشفت عن تزييف الحقائق والتفسيرات الدينية المنحرفة، تكشف في جانب آخر عن استغلال

التباطؤ الصيني يخفض حجم مبيعات شركات البتروكيماويات الخليجية

انخفاضاً في الأسعار لم تشهده منذ خمس سنوات، مرجعاً ذلك إلى تراجع رغبة المشتريين، ما زاد من حدة التراجع، بالإضافة إلى ما يواجه الاقتصاد الآسيوي من تراجع أثر سلبياً في حجم الطلب والمبيعات للشركات



الخليجية، التي تعتبر الصين إحدى أهم الأسواق لتسويق منتجاتها. ويُعد قطاع البتروكيماويات من أكبر القطاعات غير النفطية في السعودية التي تصنف رقم 11 عالمياً في مجال توريد منتجات القطاع، بما يعادل 7% من الإنتاج العالمي، وتستحوذ على نسبة 70% من حجم الصناعة عربياً.

زادت الضغوط على شركات البتروكيماويات الخليجية نتيجة استمرار تراجع مبيعات منتجاتها، خاصة في الأسواق الآسيوية التي تواجه تباطؤاً في الطلب تزامناً مع هبوط أسعار النفط. وبحسب مختصين، فإن مؤشر

حركة سلة منتجات الشركات في منطقة الخليج سجلت مستويات منخفضة خلال الأيام الماضية، حيث تراجعت قيم «النافتا» إلى مستوى 445 دولاراً للطن بانخفاض 10 دولارات عن الأسعار في الأسبوع الماضي. وقال خبير في اقتصادات النفط إن شركات قطاع البتروكيماويات ستواجه

احتياطات المصارف الخليجية تتجاوز الـ 258 مليار دولار

البنوك الخليجية يُعدُّ خطوة أولى للوصول إلى مفهوم التكامل الكلي، ومن الممكن أن يتم ذلك عبر إنشاء قاعدة بيانات موحدة عن عملاء البنوك في الدول الخليجية كافة، إلى جانب تحقيق التجانس بين القواعد المنظمة والتشغيلية، والقواعد الخاصة

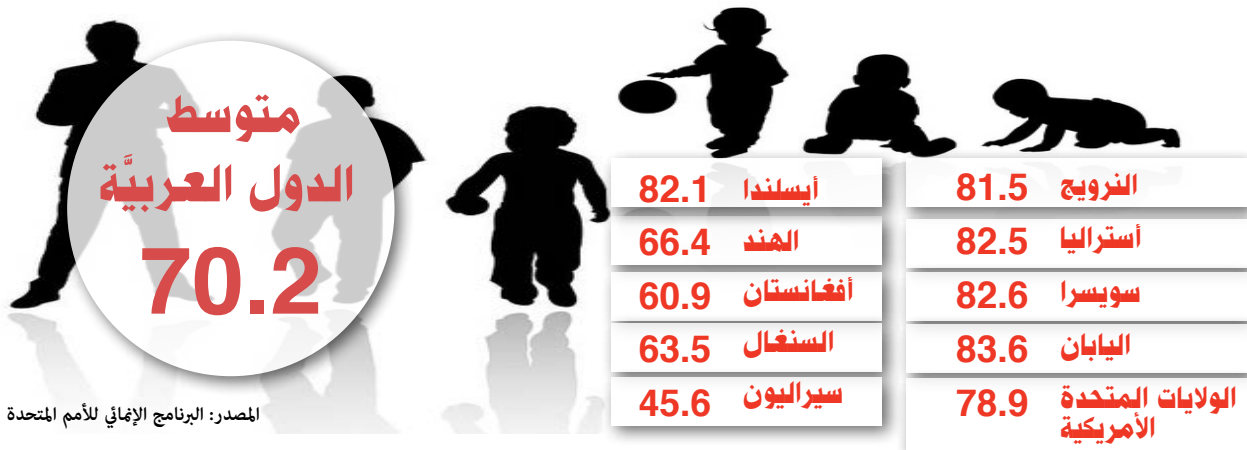


بالبنوك المركزية فضلاً عن العمل على توحيد سعر صرف العملات. وقد قامت دول خليجية، مثل: السعودية والكويت، بسحب مبالغ ضخمة من أصولها في الخارج، التي بلغت أكثر من 70 مليار دولار، على خلفية أزمة انخفاض أسعار النفط التي يعيشها العالم.

بلغ حجم إجمالي رؤوس أموال واحتياطات المصارف الخليجية في نهاية شهر أكتوبر لعام 2015، ما قيمته 258.9 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً عما كان عليه في نهاية الشهر نفسه من عام 2014، وذلك بحسب تقرير متخصص. وتابع التقرير

الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، «لا يزال القطاع المصرفي الخليجي يواصل أداءه بشكل قوي منذ بداية عام 2015 برغم انخفاض أسعار النفط، الذي يؤثر في حجم الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية». وأوضح التقرير أن تحقيق التكامل بين

متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنة) في العالم العربي مقارنة بالعالم في عام 2012



المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإنجازات والاتجاهات المستقبلية



هناك ثلاثة عوامل وضعت مسألة التنوع الاقتصادي كأولوية سياسية لدول الخليج العربية منذ اكتشاف النفط فيها، وهذه العوامل، هي: احتمال نزوب الدخل من الطاقة الهيدروكربونية، وتذبذب أسعار النفط والطلب عليها، وكون الموارد النفطية في واقع الحال المصدر الوحيد للثروة.

وتُولي دول الخليج العربية في الوقت الحالي أولوية سياسية كبرى للتنوع الاقتصادي، بل إنها تعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع. إلا أن التنوع الاقتصادي ليس استراتيجية جديدة لدى دول مجلس التعاون؛ فهو موضوع على جداول العمل السياسية، منذ أن أصبح النفط والغاز يعدان المصدر الأساسي والوحيد تقريباً للدخل في تلك الدول، منذ نحو نصف قرن من الزمان. ومن المشروعات البارزة في هذا الصدد: صهر الألومنيوم في البحرين، والمدن الصناعية في ينبع والجبيل بالمملكة العربية السعودية، والموانئ في دبي، التي أقيمت في السبعينيات من القرن العشرين؛ بهدف محدد وهو تنوع الاقتصادات عن طريق استثمار أموال النفط في أصول إنتاجية أخرى.

إن التركيز السياسي مؤخراً على التنوع، تقف وراءه مجموعة من المشكلات الناجمة عن قضايا التنمية التي تميز الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون. ومن هذه المشكلات، أنها تتبع نموذج «الدولة التوزيعية» (الريعية) الذي يعتمد على بيع المواد الهيدروكربونية، وهو نموذج تقوده وتحركه الدولة، ويؤكد توزيع الثروة، ويستخدم العمالة المغتربة على نطاق واسع، ويتسم بتأخر كبير على مستوى الأصول الإنتاجية؛ ومن ثم، فإن هذا النموذج لا يدعم المزيد من التنمية في دول مجلس التعاون من ناحيتين مهمتين: أولاً، أنه لا يولد دخلاً ثابتاً وكافياً للسكان. وثانياً، أنه لا يوفر فرص عمل للشريحة السكانية المكونة من المواطنين الشباب والمتعلمين تعليماً راقياً، وهي شريحة آخذة في النمو سريعاً في الوقت الحاضر. إن جهود التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية الست لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة. أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع إلى التنوع الاقتصادي باعتباره السبيل لضمان استقرار مستويات الدخل واستدامتها في المستقبل. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون تواصل إدارة اقتصاداتها، فإن التنوع ينطوي على إنعاش القطاع الخاص من جديد، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إصلاحات على نطاق أوسع من ذي قبل.

كما أن التنوع داخل القطاع النفطي من خلال التوسع في الصناعات المعتمدة على النفط هو أبرز ما نتج عن هذه الجهود في دول الخليج التي كان من السهل عليها نسبياً أن تسير على هذا الطريق؛ نظراً إلى ما لديها من فوائض رأسمالية وهيكل حكم مركزية، مثلما هي الحال في مصانع

التجارة بين الأقاليم المختلفة. كذلك، فإن ردود الفعل تجاه الأوضاع السياسية الطارئة في المنطقة العربية تشير إلى أن تلك الدول تبتعد بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة متى تعرضت للضغوط لتعود إلى الطرق التقليدية لإدارة المشروعات التجارية؛ أي من خلال تدخل الدولة والدور المهيمن للقطاع العام؛ ومن ثم، فإن احتمال التنويع الاقتصادي من خلال إصلاحات اقتصادية محفوفة بالصعوبات السياسية يعاني تراجعاً لا يستهان به.

إلا أن هذه الخلاصة لا تنفي إمكانية تطبيق استراتيجيات التنويع بصورة تدريجية ولأغراض معينة في المستقبل. تدعو دول مجلس التعاون في الخطط الاستراتيجية ورؤى التنمية الصادرة عنها جميعها إلى المزيد من تنويع القاعدة الإنتاجية (بصرف النظر عما إذا كان هذا التنويع يتم عبر القطاع الخاص أو العام)، ما يعني وجود نية لاستثمار عائدات بيع النفط والغاز في أصول حقيقية وإنتاجية يمكن أن تؤمن تدفق الدخل للمجتمع في المستقبل، إلى جانب توفير فرص عمل للقوة العاملة الوطنية سريعة النمو.

وهكذا، فإن الخطط تنص صراحة في أهدافها على أهمية الابتعاد عن النموذج الاقتصادي المعروف الذي تقوم فيه الحكومات بتوزيع أموال النفط والخدمات بسخاء على المواطنين، فيما تشغل العمالة الأجنبية مواقع العمل في المجتمع. وعلى الرغم من الصياغة السلسة والوعود التي تعد بها الخطط لتوفير الرعاية الصحية ومستويات المعيشة بصفة عامة وفق «مستوى عالمي»، فإن الخطط توحى بأن الأجيال القادمة من مواطني الخليج، رجالاً ونساءً، ينتظر منهم أن يتعلموا بأنفسهم، وأن ينافسوا على الوظائف، ليس في القطاع العام فحسب، ولكن في القطاع الخاص على نحو متزايد أيضاً. ويجب أن يعملوا معظم حياتهم، وأن يسهموا اقتصادياً في المجتمع.

إن تحليل خطط التنمية المتبعة في دول مجلس التعاون يشير إلى أن التنويع في أوسع معانيه يعتبر الوسيلة اللازمة للقضاء على المشكلات الجوهرية القائمة، وذلك عن طريق تقليل تقلبات الاقتصاد، وحل مشكلات البطالة، وتأمين مستويات مرتفعة ومستدامة من الدخل للمواطنين في المستقبل.

الإسمنت المملوكة للدولة. أما أصعب ما تمكن رعايته من الصناعات فنجدته في قطاع إحلال الواردات الخاص؛ إذ إن هذا القطاع لا يمكن أن ينشأ بقرار رسمي، ولكنه يتطلب قيادة الأعمال التجارية، وخوض غمار المخاطرة من جانب القطاع الخاص نفسه. وقد كانت صنابير الثروة السيادية ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي التي اتبعتها دول الخليج؛ إذ إن استثمار عائدات النفط في صناعات البنية التحتية المحلية أو الدولية يتيح لدول مجلس التعاون تحويل الدخل النفطية المتذبذبة والقابلة للنضوب إلى تدفق مالي أكثر استقراراً يمكن استخدامه لتنمية مجتمعاتها في المدى البعيد. ولكن يؤخذ على هذه الصناديق أنها إذا وجهت استثماراتها إلى الخارج، فإنها لن توفر فرص عمل في الاقتصادات المحلية، ولن تسهم في المزيد من التعليم والتدريب للعمالة المحلية.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى العقود الخمسة الماضية اتخذت مجموعة من الخطوات المهمة على طريق تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز. فتم إنشاء بنية تحتية، ووضعت نظاماً تعليمية وصحية، وأنشئت مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية التي تخدم أساساً السوق العالمية.

ومنذ مطلع الألفية، أجريت إصلاحات اقتصادية مهمة في هذه الدول (عدا قطر والكويت) في محاولة لاجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. إلا أن المعلومات المتوافرة تبين أن هذه الدول في وضع لايزال فيه قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد، وأن قلة قليلة من الصناعات والخدمات التي أنشئت سوف تبقى قائمة في ما بعد الحقبة النفطية. ولذلك تظل دول مجلس التعاون في وضع يجعلها تبيع نفطها في السوق العالمية وتستخدم عائداته لاستيراد كل حاجات الحياة تقريباً وجانب كبير من العمالة اللازمة لها. ومن هذا المنظور، يمكن القول إن استراتيجية التنويع قد فشلت.

هناك عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجه التنويع، وهي تتعلق بسيناريوهات النمو في الاقتصاد العالمي، وازدواج النشاطات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعوقات الكبيرة التي تعترض